

كان لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19) في وقت سابق من سنة 2020 آثاراً متعددة على المجموعة، تتراوح بين ظروف السوق المجهدة إلى إجراءات المساعدة التي قدمتها الجهة التنظيمية والحكومة.

قدم مصرف البحرين المركزي، بالإضافة لحكومة مملكة البحرين، العديد من المساعدات للأفراد والشركات والبنوك البحرينية. في مارس 2020، أعلن مصرف البحرين المركزي عن تأجيل القروض لفترة ستة أشهر لجميع الأفراد والشركات البحرينية المؤهلين. وفي وقت لاحق، أصدر مصرف البحرين المركزي تعليماته للبنوك باحتساب القيمة الحالية للعجز في إيرادات الفوائد (تسمى "خسائر التعديل" بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) الناتجة من هذا التأجيل مباشرة في حقوق الملكية، صافي من أي منح حكومية مستلمة. استلمت المجموعة منحاً في شكل دعم للرواتب، وتخفيض فواتير الكهرباء والماء، وتسهيلات اتفاقيات إعادة الشراء بأسعار تفضيلية. قام البنك بإعادة توجيه المنح النقدية فوراً إلى الحالات الخيرية المتعلقة بجائحة كورونا داخل مملكة البحرين، ولم يستفد البنك من هذه المنح.

بغرض التحييد الجزئي لآثار سداد القروض المؤجلة، قدم مصرف البحرين المركزي للبنوك إعفاءات إضافية، من خلال تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%، ومن خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي التنظيمي. تستمر مجموعة بنك البحرين الوطني بالوفاء بالمتطلبات الأصلية للحد الأدنى لنسبة السيولة.

الجدول أدناه يلخص أثر التدابير والإجراءات المختلفة وأوضاع السوق على المجموعة كما في 30 يونيو 2020، ويشمل مخصصاً بمبلغ 4.6 مليون دينار بحريني، زيادة على النموذج الأساسي للخسائر الائتمانية المتوقعة، كإجراء احترازي مقابل المخاطر المستقبلية المتوقعة غير المحددة حالياً التي قد تواجهها المجموعة:

مجموع الموجودات	مجموع حقوق الملكية (باستثناء صافي الربح)	صافي الربح	
			الأرصدة المقدرة، عدا أثر جائحة كورونا (كوفيد - 19)
4,487.7	497.5	41.8	إجراءات مصرف البحرين المركزي والحكومة
(11.7)	(28.4)	(0.2)	خسائر تأجيل أقساط القروض
-	0.3	(0.3)	معاملات إعادة الشراء بأسعار تفضيلية
-	4.2	-	منح حكومية أخرى
(11.7)	(23.9)	(0.5)	
			أوضاع السوق
(5.9)	-	(5.9)	مخصصات إضافية مقابل الشكوك المستقبلية ومخصصات محددة تتعلق بجائحة كورونا
-	-	(0.5)	انخفاض دخل بطاقات الائتمان نتيجة للتأجيلات
-	-	(0.6)	انخفاض دخل أرباح الأسهم نتيجة لتخفيض المدفوعات
-	-	(0.9)	تكاليف تمويل إضافية نتيجة لشح الدولار الأمريكي
-	-	(2.2)	تخفيض أسعار الفائدة في السوق
(18.0)	(18.0)	-	القيمة السلبية لسعر السوق لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(1.8)	-	(1.8)	انخفاض دخل الشركة الزميلة نتيجة لتقييمات الأسهم
(25.7)	(18.0)	(11.9)	
4,450.3	455.6	29.4	الأرصدة الختامية وفقاً للبيانات المالية


راسل بنت
رئيس تنفيذي - الشؤون المالية

التاريخ 2020/7/29